الإطار الاقتصادي للحوار بين إيران والاتحاد الأوروبي

د. فراس سبور

كلية العلوم السياسية

جامعة دمشق

ملخص

طوال عقود مضت شكلت العلاقة بين إيران والاتحاد الأوروبي موضوعاً من موضوعات الصراع الداخلي في إيران بين المطالبين بتقليل النفوذ الغربي عموماً والأمريكي خصوصاً، والداعين إلى تدعيم العلاقة مع الدول الأوروبية الصغيرة (السويد – إيطاليا) على حساب الدول الكبيرة (بريطانيا – فرنسا – إلمانيا) وبالتالي تحسين العلاقات الإيرانية – الأوروبية التي بقيت طوال فترة العقوبات الدولية أسيرة تضارب المصالح الاقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

لذلك شكل البحث مساحة لتسليط الضوء على هذه العلاقات التي ظلت لسنوات طويلة تتفاعل بين شد وجذب، نتيجة الضغوط القوية التي مارستها واشنطن على الدول الأوروبية بغية دفعها لتحجيم علاقاتها مع إيران تمهيداً لعزلها.

كما توصل البحث إلى نتائج عدة، أهمها: أن الجمهورية الإيرانية الإسلامية لم تضع الغرب كله في سلة واحدة، بل كانت دوماً الدول الأوروبية واليابان محلاً للحوار واستمرار العلاقات وعودتها بعد حدوث إي خلاف عكس الوضع مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كلمات مفتاحية: إيران- الحوار- الشراكة الاقتصادية – الاتحاد الأوروبي – العامل الاقتصادي – الاتفاق الدولي.

مقدمة:

لا شك في أن الجمهورية الإيرانية الإسلامية دولة إقليمية كبيرة في المنطقة، لديها مقومات أساسية تستطع من خلالها لعب دور إقليمي كبير سواء من حيث موقعها الجغرافي أم إمكاناتها البشرية، فضلاً عن استراتيجيتها الساعية لأن تكون قوة مهيمنة في المنطقة. هذه المقومات في حد ذاتها جعلت من إيران طرفاً في المعادلات الإقليمية وسياقات النظام الدولي المختلفة، الذي تنفتح عليه إيران أحياناً أو تتصادم معه وفقاً لرضاها عن حدود أدوارها الإقليمية المتاحة لها ضمن هذا النظام.

" ارتبطت إيران قبل الثورة الإسلامية بالغرب، وقامت بأدوار مختلفة منها دور حامية المنطقة، إلا أنه وبعد قيام الثورة عام 1979، ورغبتها في القيام بدور مستقل على الساحتين الإقليمية والدولية تغير شكل العلاقة مع الغرب عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، وانتقل من التحالف الاستراتيجي إلى العداء المطلق"[1].

ولعل تحديد نمط هذه العلاقة اليوم يُعد من أهم الاشكاليات التي يواجهها صانع السياسة الخارجية في إيران، إذ تعاني البلاد من حساسية شديدة تجاه الغرب ناشئة عن التجربة التاريخية السيئة للنفوذ الغربي التي عاشتها إيران في تاريخها، حيث قام باستغلال مواردها وانتهاك ثقافتها، ومن ثم تثير العلاقة مع الغرب الكثير من المخاوف على الاستقلالية والسيادة الوطنية، لذلك فإن الجمهورية الإيرانية الإسلامية لم تضع الغرب كله في سلة واحدة، بل كانت دوماً الدول الأوروبية واليابان محلاً للحوار واستمرار العلاقات وعودتها بعد حدوث إي خلاف عكس الوضع مع الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الجانب الأخر، تبلورت مصالح أوروبية – خاصة إيطالية وفرنسية وألمانية – بعيداً عن النفوذ الأمريكي، بدت ممهدة لقيام تقارب إيراني – أوروبي، سرعان ماالتقطتها إيران لتطوير علاقاتها بأوروبا، مستفيدة من تضارب المصالح الأوروبية – الأمريكية خاصة على المستوى الاقتصادي. فكان ظهور

---

[1] – **شعيب** حسام، 2008 – **إيران بين التهديدات الغربية والمخاوف العربية**. الطبعة الأولى، منشورات دار الأحباب، دمشق، ص: 161.

الاتحاد الأوروبي بوصفه أكبر منافس اقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، بعد عقد معاهدة ماستريخت عام 1992، السبيل الأمثل لإيران لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع دوله. " فالاتحاد الأوروبي يعد الشريك الاقتصادي الأول لإيران في الغرب، والرابع عالمياً بعد الصين وتركيا والإمارات بقيمة إجمالية من المبادلات تقدر بـ 12.8 مليار يورو سنوياً"[2].

أهمية البحث:

تنبع أهمية دراسة العلاقات الإيرانية – الأوروبية وتفاعلاتها من تحديد مسار العلاقات السياسية والاقتصادية المستقبلية لإيران، خصوصاً بعد توقيع الاتفاق النووي مع الغرب، فمراجعة هذه العلاقات خلال الفترة التي سبقت توقيع الاتفاق تساعد على معرفة الأوجه الإيجابية لهذه العلاقات والتي يجب تنميتها والاستفادة منها كقاعدة انطلاق نحو المستقبل.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، حيث يحاول البحث رصد أهم مراحل تطور هذه العلاقات التي ظلت لسنوات طويلة تتفاعل بين شد وجذب، نتيجة الضغوط القوية التي مارستها واشنطن على الدول الأوروبية بغية دفعها لتحجيم علاقاتها مع إيران تمهيداً لعزلها. إضافة إلى قياس الأهمية الاقتصادية التي تحظى بها إيران بالنسبة للاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال معرفة حجم التبادل التجاري بين الطرفين قبل وبعد توقيع الاتفاق النووي مع الغرب، وأثر ذلك على العلاقات المستقبلية بين الطرفين.

---

[2] – **تزغارت** عثمان، 2017/2/4– أوروبا– **إيران.. ضغوط واشنطن مازالت وازنة**. جريدة الأخبار اللبنانية، العدد 3097: http://www.al-akhbar.com/node/272109

منهج البحث:

للوصول إلى الغاية المنشودة منها، سيرتكز البحث على عدة مناهج رئيسة في البحث العلمي هي:

- المنهج التاريخي: وهو الذي يصف ويسجل مامضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية دقيقة بقصد التوصل إلى حقائق ومعلومات تساعد على فهم الحاضر في ضوء الماضي. لذلك سيتم توظيف هذا المنهج في المبحثين الأول والثاني عند الحديث عن مراحل تطور العلاقات الإيرانية – الأوروبية، منذ بداية الحوار بين الطرفين وحتى توقع الاتفاق النووي، إضافة لتحليل المواقف التي تبناها كل طرف تجاه القضايا السياسية والاقتصادية التي كانت مثار اهتمام مشترك بين الطرفين.

- المنهج الاستقرائي: تم توظيف هذا المنهج كمكمل لوظيفة المنهج السابق لجمع أكبر عدد ممكن من البيانات والمعلومات الخاصة بإيران والاتحاد الأوروبي والعلاقات بينهما للوصول إلى بنية معلوماتية جيدة يمكن من خلالها فهم وتفسير طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية والتفاعلات التي طغت على هذه العلاقات.

مخطط البحث

المبحث الأول: نشأة العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي وتطورها

المبحث الثاني: مسار العلاقات التجارية بين البلدين

- **المطلب الأول–العلاقات الاقتصادية بين إيران والاتحاد الأوروبي قبل توقيع الاتفاق الدولي**
- **المطلب الثاني – العلاقات الاقتصادية بين إيران والاتحاد الأوروبي بعد توقيع الاتفاق الدولي**

المبحث الأول: نشأة العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي وتطورها

مع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، سعت إيران لتطوير علاقاتها بدول الاتحاد الأوروبي، إلا أن العلاقة بينهما سرعان ماتوترت بسبب قيام إيران ببعض الأعمال التي وصفت بالمعادية من قبل الغرب؛ كاحتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران، وإطلاق شعار تصدير الثورة الذي نظرت إليه الدول الغربية على أنه موجه ضدها، ويمثل تهديداً لاستقرار الخليج العربي والمنطقة عموماً

" في الثمانينيات من القرن العشرين، دخلت العلاقات الإيرانية – الأوروبية مرحلة جديدة من التوتر والتقلبات السياسية زادها تدهوراً الموقف الأوروبي من الحرب العراقية – الإيرانية، وهو الموقف الذي سجل انحيازاً واضحاً لمصلحة العراق على حساب إيران. ثم العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي عام 1989 على إيران على خلفية الفتوى التي أصدرها مرشد الثورة الإسلامية السابق آية الله الخميني بإهدار دم الكاتب البريطاني (الهندي الأصل) سلمان رشدي مؤلف كتاب آيات شيطانية الذي اعتبرته طهران معادياً للإسلام، تلتها في عام 1992 أزمة ميكونوس لتشكل هي الأخرى حلقة من حلقات التوتر في العلاقات بين إيران وأوروبا"[3]. غير أن هذا التوتر والفتور لم ينل من تلك العلاقات التي سرعان ماعادت للتعافي تدريجياً بعد عام 1992، وفق سياسة الإقرار بحق الآخر في الاستفادة من موقعه الجغرافي وثقله السياسي والاقتصادي، شرط أن يبدي أفعالاً معتدلة الاتجاهات.

وفقاً لهذا النهج تنامت العلاقات الإيرانية – الأوروبية بشكل كبير في التسعينيات، حتى مع إتباع الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاحتواء. إذ بدا الكثير من دول الاتحاد الأوروبي غير مقتنع بالسياسة الأمريكية تجاه إيران، وانعكس ذلك في ارتفاع مستوى الزيارات بين الجانبين والتقدم في العلاقات، وهذا بدوره مثل اختراقاً إيرانياً كبيراً

---

[3] - **محمد كشك** أشرف، 2001– **العلاقات الإيرانية – الأوروبية: رؤية تحليلية**، مجلة مختارات إيرانية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 9، 2001، ص: 2.

لجبهة الغرب. نجحت من خلاله إيران في تحييد الخلافات السياسية جانباً، وأفسحت الطريق لتعزيز العلاقات الاقتصادية بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي.

"في هذه الأجواء، ووسط هذا الزخم في العلاقات بين إيران والاتحاد الأوروبي لم يكن مستغرباً أن تعارض الكثير من الشركات الأوروبية القرار الأمريكي بتجديد فرض العقوبات على إيران والذي صدر في منتصف التسعينيات من القرن العشرين تحت ماسمي " قانون داماتو "، فضلاً عن ذلك فقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية بين الطرفين"[4]، "أبرزها الاتفاق الذي منحت بموجبه ألمانيا لإيران قرضاً طويل الأجل بقيمة 1.4 مليار دولار مخصصة لمجموعة من المصارف التجارية الإيرانية وذلك كجزء من مفاوضات تعثرت كان هدفها توفير 5 مليارات دولار لمشاريع إيران البتروكيماوية"[5].

وفي مؤشر على تصاعد التعاون بين الجانبين، اتخذ الاتحاد الأوروبي قراراً عام 1992، في قمة أدنبره قضى بفتح " حوار نقدي " مع إيران هدفه الانفتاح المنظم المدعوم بعملية حوار تهدف إلى التعرف على الآخر، ومحاولة تغيره عبر الإقناع وتبادل المنفعة، " واعتبر الحوار (نقدياً) لأنه لم يفعل أي نقطة اهتمام ذات شأن، كدعم إيران للإرهاب الدولي أو الحكم الصادر بإهدار دم الكاتب البريطاني سلمان

[4] **العناني** خليل، 2003 – **الاتحاد الأوروبي وإيران.. علاقات وثيقة ورؤى متباينة**. مجلة مختارات إيرانية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 9، ص: 10.

[5] – **عثمان** عوض، 2001 – **العلاقات الإيرانية – الألمانية**. مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 9، ص:15.

رشدي .والأكثر أهمية أنه كان حواراً استمع خلاله الإيرانيون مثلما تم الاستماع إليهم"[6].

وفور اعتماد هذه السياسة بدأ الطرفان في توسيع حجم العلاقات بينهما، وبدأت مظاهر الإنفراج ظاهرة بارتفاع حجم الزيارات المتبادلة بين الطرفين، " والتي بدأها رئيس الوزراء اليوناني قسطنطين يسوناكيس عام 1992، كأول رئيس وزراء من دول الاتحاد الأوروبي يزور إيران منذ قيام الثورة الإسلامية. كذلك قام الرئيس النمساوي توماس كليستل بزيارة مماثلة لطهران في العام نفسه، على رأس وفد ضم 130 شخصاً من الخبراء ورجال الأعمال يمثلون 80 شركة وذلك كأكبر وفد نمساوي يزور بلداً في الخارج"[7].

وفي خضم الزيارات المتبادلة بين إيران والاتحاد الأوروبي، ونتيجة للتطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية. أعلنت دول الاتحاد الأوروبي عن رفضها إدارج إيران ضمن محور الشر الذي أعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن والذي ضم إيضاً العراق وكوريا الشمالية بوصفها دولاً مارقة، ولذا فإن الاتحاد الأوروبي ونتيجة الزيارات والمواقف المساندة لإيران اقترب من وجهة نظر الباحث من تبني سياسة أوروبية مستقلة عن القرار السياسي الأمريكي. بمعنى آخر، أراد الاتحاد الأوروبي من خلال علاقته بإيران إثبات أن لديه القدرة على المضي في مسار أكثر استقلالية في القرار السياسي والاقتصادي الأوروبي وتبني سياسة منفصلة عن القرار السياسي الأمريكي.

---

[6] – **بوش** والتر، 2014 – **الاتحاد الأوروبي وإيران: بناء وفقدان الثقة.** صحيفة آراء حول الخليج الإلكترونية. http://araa.sa/index.php?view=article&id=2998:2014-08-06-17-09-

[7] – **الحمداني** ضاري سرحان، 2002 – **سياسة إيران تجاه دول الجوار**. الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص: 58-59.

وهذا على الأقل مايسعى الاتحاد الأوروبي لتحصيله سواء منفرداً عبر دوله أو مجتمعاً ككيان موحد.

ومع ذلك لم تستمر العلاقة بين الجانبين على حالها، إذ أحاط بها الكثير من المنغصات؛ فالاتحاد الأوروبي منذ انتصار الثورة الإسلامية، وحتى أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001، تبنى في علاقاته مع إيران سياسة مستقلة إلى حد ما عن السياسة الأمريكية. فبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل بشكل دائم على مقاطعة إيران اقتصادياً وعزلها سياسياً وتترجم ذلك بالقوانين والقرارات الدولية، كان الاتحاد الأوروبي يعمل على تقليص حدة الضغط الأمريكي على إيران وجعل علاقاته معها أكثر قوة، وهو أمر عكسته الزيارات المتبادلة بين الطرفين خلال تلك الفترة. إلا أنه وبعد أحداث الحادي عشر من أيلول طرأ تحول أساسي على علاقات إيران بالاتحاد الأوروبي، "لدرجة أن الاتحاد الأوروبي تبني في بعض الأحيان سياسة أكثر حدة من السياسة الأمريكية تجاه إيران، فبينما رفضت الولايات المتحدة الأمريكية مهاجمة إيران عسكرياً لم يستبعد جاك سترو وزير الخارجية البريطاني السابق في كلمة ألقاها أمام مجلس العموم في 2003/10/15 القيام بعمل عسكري ضد إيران في حال عدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية"[8].

مما تقدم نلاحظ، أن الاتحاد الأوروبي قسّم علاقته وتعامله مع إيران وفق نهجين اثنين، الأول: قام على فصل الجانب السياسي عن الاقتصادي، وهو ماترجمته دول أوروبية كثيرة لعل أبرزها ألمانيا وفرنسا وإيطاليا. بحيث تم تفعيل النواحي الإقتصادية وتنميتها رغم العقوبات الدولية التي فرضت على إيران، باعتبار أن إيران دولة غنية

[8] – **فريق التحرير**، 2004 – **العلاقات الإيرانية – الأوروبية بعد أحداث 11 أيلول**. مجلة اطلاعات سياسي اقتصادي، ص: 12.

بالنفط والغاز والثروة المعدنية والصناعية التي يمكن استغلالها لتحقيق مكاسب اقتصادية.

أما النهج الثاني: فقد ارتكز على استغلال العلاقة مع طهران كسلاح في وجه المحاولات الأمريكية للتفرد بالقيادة والهيمنة على العالم، وهو ماترجمه فعلياً الرفض الأوروبي سواء لقانون معاقبة إيران المعروف بقانون داماتو أو لرفض وضع إيران ضمن محور الشر الأمريكي الذي أعلن عنه الرئيس جورج دبليو بوش عام 2002.

ووفق هذين النهجين، فإن قيام علاقات أوروبية – إيرانية هو أمر مهم يجب أن يتم وقد تم، وذلك لتوافر الطاقة الإيرانية اللازمة لتحسين هذه العلاقات من ناحية، ولأن الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى قوة سياسية واقتصادية كبيرة يمكن أن تكون داعمة لسياسة وحركة إيران الإقليمية، وبالتالي ستساعد على تحرير سياسة إيران الإقليمية من القيود الأمريكية التي فرضتها وقد تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلاً.

المبحث الثاني: مسار العلاقات التجارية بين البلدين

عانت الجمهورية الإيرانية الإسلامية منذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين عقوبات اقتصادية دولية شملت منع تصدير المعدات والتكنولوجيا المتقدمة إليها، وحظر صادرات النفط الإيراني إلى الغرب؛ وذلك نتيجة مجموعة من التفاعلات العدائية بين الطرفين منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979. وعلى هذا اتخذ التوجه السياسي لإيران بعد توقف الحرب مع العراق عام 1988، طريقاً قائماً على أن " الاقتصاد السياسي الدولي هو الضامن الوحيد لتحقيق الأهداف السياسية والرفاهية المنشودة، ولأن إيران كانت عقب الحرب بأمس الحاجة إلى تنمية اقتصادها، لذلك كان لابد لها من زيادة حجم تجارتها الخارجية ودعم الاستثمار الأجنبي فيها"[9]. ومن أجل

[9] – خليل مخيف، " **العلاقات الألمانية – الإيرانية** "، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (١٢)، بغداد، ٢٠٠١، ص172.

تطبيق سياسة الرئيس هاشمي رافسنجاني القائمة على أساس إعادة الإعمار والبناء أصبح الانفتاح على الخارج غاية مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك لوقف التدهور الاقتصادي في البلاد. إذ أدركت إيران عقب الحرب العراقية – الإيرانية أن الصعوبات التي تواجهها، لايمكن معالجتها إلا من خلال الابتعاد عن سياسة الانغلاق، والبدء باتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي.

من هنا اتجهت إيران للبحث عن بديل اقتصادي قوي، فكان ظهور الاتحاد الأوروبي بوصفه أكبر منافس اقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، بعد عقد معاهدة ماستريخت عام 1992، السبيل الأمثل لإيران لتطوير علاقاتها الاقتصادية مع دوله. " فالاتحاد الأوروبي يعد الشريك الاقتصادي الأول لإيران في الغرب، والرابع عالمياً بعد الصين وتركيا والإمارات بقيمة إجمالية من المبادلات تقدر بـ 12.8 مليار يورو سنوياً"[10].

المطلب الأول–العلاقات الاقتصادية بين إيران والاتحاد الأوروبي قبل توقيع الاتفاق الدولي:

رغم حرص إيران في السنوات الماضية على توسيع نطاق علاقاتها الخارجية التجارية والاقتصادية لتشمل بلدان ومناطق آسيوية، فقد بقي للعلاقات الأوروبية – الإيرانية مكانة لايُستهان بأهميتها بالمنظور الإيراني. فعلى الرغم من أن المبادلات بين الطرفين شهدت انتكاسة كبيرة بسبب العقوبات الدولية التي شملت قطاعات واسعة من اقتصادها كالنفط والصناعات الكيميائية والغذائية والمعادن، فإن الصادرات الإيرانية تجاه الاتحاد الأوروبي حافظت على مستويات أعلى من وارداتها من المنطقة الأوروبية، " إذ يذهب 40% من الصادرات الإيرانية إلى دول أوروبية، في حين أن 36% من الواردات الإيرانية أوروبية المصدر، أي مايعادل 7.8مليار يورو من

[10] – تزغارت، عثمان، " **أوروبا– إيران.. ضغوط واشنطن مازالت وازنة** "، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد 3097، 2017/2/4. http://www.al-akhbar.com/node/272109

الصادرات سنوياً في مقابل 5 مليارات من الواردات"[11]. وهذا الأمر ليس بالمفاجئ في العلاقة بين البلدين، فأوروبا كانت السباقة في المبادرة إلى كسر الجليد مع إيران منذ عام 1998، حين أطلق الاتحاد الأوروبي آنذاك، على إثر تولي الرئيس محمد خاتمي (1997 ـ 2005) الحكم، مبادرة لإعادة تطبيع العلاقات مع إيران بعد سنين طويلة من التصادم بينها وبين الدول الغربية.

أما تجارياً، فتشير إحصاءات البنك الدولي عام 1999 إلى أن الصادرات الفرنسية إلى إيران بلغت 818 مليون دولار، وتجاوزت واردات فرنسا من إيران مليار دولار وفق هذه الإحصاءات"[12]. ونتيجة لهذا الحجم الهائل من التبادل التجاري بين الطرفين احتلت الصادرات الفرنسية إلى إيران المركز الخامس بعد ألمانيا والإمارات العربية المتحدة واليابان وإيطاليا، واحتلت إيران المركز الثالث في تعاملاتها التجارية مع فرنسا بعد السعودية والإمارات. وفي هذا السياق ينبغي التذكير " أن النفط الإيراني يؤمن 5% من حاجة فرنسا اليومية من الاستهلاك النفطي"[13]. وهذا مايدفع الباحث إلى القول بأن حجم العلاقات التجارية الفرنسية – الإيرانية قد شهد تطوراً واضحاً، متجاوزاً إلى حد ما الضغوط الأمريكية، وغير مكترث بها، كما يتضح في الجدول رقم (1).

---

[11] – المرجع السابق نفسه.

[12] – http://wits.worldbank.org/

[13] – **الزهراني** أحمد، 2001 – **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الخليج العربي في عقد التسعينيات**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص: 322.

*** البيانات الواردة في الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى المصدر الموثق أسفل الجدول.**

الجدول رقم (1) *

حجم التبادل التجاري بين فرنسا وإيران خلال الفترة (1994 – 2000). (مليون دولار)

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
صادرات	818.1	566.0	672.4	737.4	634.7	636.7	696.4
واردات	1.034	1.374	1.289	928.7	628.8	852.3	1.079
ميزان تجاري	216-	808-	616-	191-	94-	215-	382-

Source: http://wits.worldbank.org

يلاحظ من الجدول رقم (1) أن المبادلات التجارية بين فرنسا وإيران حققت معدلات إيجابية خلال فترة الدراسة رغم الضغوط الأمريكية على الشركات الفرنسية التي هددت أكثر من مرة بمقاطعة الشركات التي تقوم باستيراد المنتجات الإيرانية، إذ حافظت المبادلات بين الجانبين على قيمة تفوق المليار دولار. ففي عام 1994 بلغ التبادل التجاري حوالي 1.8 مليار دولار، وفي عام 2000 سجل 1.7 مليار دولار.

أما بالنسبة إلى العلاقة التي تربط إيران بألمانيا، فيلاحظ أنه وبالرغم من التدهور الذي حصل في العلاقات السياسية بين الطرفين مطلع التسعينيات. فإن العلاقات التجارية ظلت إلى حد ما محافظة على ازدهارها، والسبب يرجعه الباحث إلى أن ألمانيا كانت ولفترة طويلة الشريك التجاري الأهم لإيران؛ " إذ تُعد ألمانيا البلد الأكثر اهتمامًا وتحمسًا لتطبيع العلاقات بشكل شامل مع إيران، لأنها بطبيعة اقتصادها تصدر حوالي نصف إنتاجها، مما يعني أن التصدير أساسي لها أكثر من أي بلد أوروبي آخر، وبالتالي فإن تعويض السوق الإيراني، البالغ تعداده حوالي سبعين مليون شخص،

سيكون جيدًا بعد الخسارة الجزئية للسوق الروسي البالغ حوالي 120 مليونًا "[14]، حيث بلغت الصادرات الألمانية إلى إيران عام 1994 ماقيمته 1.5 مليار دولار. كما يبين الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) *

قيمة التبادل التجاري بين ألمانيا وإيران في الفترة ما بين (1994 – 2000).

(مليون دولار)

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
صادرات	1.579	1.646	1.477	1.683	1.365	1.161	1.453
واردات	828.0	814.5	733.3	673.9	494.7	498.7	525.7
ميزان تجاري	751	532	742	1.00	870	662	909

Source: http://wits.worldbank.org

من الجدول رقم (2) يلاحظ تراجع حجم التبادل التجاري بين الطرفين من 2.4 مليار دولار عام 1994 إلى 1.9 مليار دولار عام 2000، مدفوعاً بتراجع حجم الصادرات الألمانية من 1.5 مليار دولار عام 1994 إلى 1.4 مليار دولار في عام 2000، وذلك نتيجة التأثر بالعقوبات الأمريكية التي فرضت على إيران.

[14] – فريق التحرير، 2015/7/7 – **لعبة الطاقة بين إيران والشركات العالمية**. موقع نون بوست الإخباري: http://www.noonpost.org/

في حين أن العلاقة الاقتصادية بين إيران وإيطاليا فهي واسعة ومهمة جداً لكلا الطرفين، " إذ بلغ حجم الصادرات الإيطالية إلى إيران عام 1994، ماقيمته 721.5 مليون دولار. بينما سجلت واردات إيطاليا من إيران نحو مليار دولار في العام ذاته، وحقق التبادل التجاري بين البلدين عام 1995 ماقيمته 1.7 مليار دولار"[15]، كما في الجدول رقم (3). " وبلغت قيمة الاعتمادات من البنوك الإيطالية المستغلة في مختلف المشروعات الإنتاجية في إيران نحو 2.5 مليار دولار، إضافة إلى قيام مجموعة من البنوك الإيطالية بمنح إيران قرضاً مالياً بقيمة مليار دولار، خصت به الشركات الإيطالية العاملة في إيران[16]".

الجدول رقم (3) *

حجم التبادل التجاري بين إيطاليا وإيران خلال الفترة (1994 – 2000). (مليون دولار)

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
صادرات	721.5	518.4	719.0	846.2	908.0	707.7	767.0
واردات	1.023	1.753	1.938	1.790	1.282	1.521	2.249

* البيانات الواردة في الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى المصدر الموثق أسفل الجدول.

15 – http://wits.worldbank.org

* البيانات الواردة في الجدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى المصدر الموثق أسفل الجدول.

ميزان تجاري	301-	1.2-	1.2-	944-	384-	813-	1.5-

Source: http://wits.worldbank.org

يعكس الجدول رقم (3) ازدياد حجم التبادل التجاري بين إيطاليا وإيران من 1.7 مليار دولار عام 1994، إلى 3 مليار دولار عام 2000. كما يلاحظ ازدياد واردات إيطاليا من إيران من مليار دولار عام 1994 إلى 2.2 مليار دولار عام 2000. وهو دليل مباشر من وجهة نظر الباحث على قوة المصالح التجارية والإقتصادية بين الجانبين، ورغبة الطرفين في تعويض مالحق بالعلاقات التجارية من خسائر نتيجة الضغوطات الغربية.

المطلب الثاني –العلاقات الاقتصادية بين إيران والاتحاد الأوروبي بعد توقيع الاتفاق:

بعد واحد وعشرون شهراً من المفاوضات الصعبة التي أعقبت التوصل إلى اتفاق الإطار في جنيف في تشرين الثاني من عام 2013، وبعد تمديدات عديدة للمفاوضات حتى الموعد النهائي للاتفاق، "أعلنت مجموعة القوى الكبرى " 5+1 " (الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا) عن التوصل إلى اتفاق نهائي مع إيران حول برنامجها النووي، ينص في إطاره العام على رفع جميع العقوبات المتصلة بالطاقة النووية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة"[17]، بما في ذلك الحظر على واردات النفط الإيراني، وذلك مقابل تخلي إيران عن الجوانب العسكرية لبرنامجها النووي.

[17] - **الحريري** جاسم، 2015 – **إيران النووية.. هل تشعل السباق النووي**. مجلة آراء حول الخليج، العدد 99، أيلول، ص: 1.

ومنذ توقيع الاتفاق الدولي مع الغرب والإعلان عن رفع العقوبات في 14 يولو 2015، دخلت العلاقات الإيرانية – الأوروبية فصلاً جديداً يسوده التوجه نحو التقارب السياسي والاقتصادي بين البلدين تجاه الكثير من القضايا الإقليمية والدولية.

" وبحسب تقرير اقتصادي صادر عن شركة " ميد " للمشاريع الخاصة في دبي عام 2015، فإن إيران باتت تمثل أرضاً خصبة مليئة بالفرص لمشاريع الطاقة، التي تصل قيمتها إلى 167 مليار دولار للشركات الإقليمية والدولية، حيث يوجد حوالي 197 مشروع طاقة منفرد في قطاعات النفط والغاز والبتر وكيماويات والصناعة والخدمات، إما مخطط لها أو قيد الإنشاء في إيران"[18].

في الوقت الذي تؤمن فيه إيران نحو 40% من نفط الاتحاد الأوروبي، فإن الاتفاق النووي يعني انتعاش تجارة النفط والغاز بين إيران والاتحاد الأوروبي المتعطش للطاقة. الأمر الذي يعني دخول إيران لأوروبا من بوابتها الاقتصادية وبصفقات تجارية قوامها مليارات الدولارات في مختلف القطاعات جرى الاتفاق على جزء منها، وتوقيع الأخر خلال الزيارات التي تمت بين الطرفين.

من هذا المنطلق جاءت الرغبة الأوروبية في تعزيز العلاقات مع إيران، ومالوفود السياسية والاقتصادية التي قامت بها المؤسسات والشركات الأوروبية ورجال الأعمال قبل وبعد توقيع الاتفاق النووي مع الغرب إلا دليل على رغبة الدول الأوروبية في توسيع نشاطاتها الاقتصادية والتي توفرها السوق الإيرانية.

[18] – **دياب** أحمد، 2015/8/7 – **أبعاد الانفتاح الأوروبي الجديد على إيران**. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع إلكتروني: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/413/

وفيما يلي نستعرض أهم الاتفاقيات التي سعت بعض الدول الأوروبية لإبرامها مع إيران في محاولة منها لتحسين وتطوير علاقاتها معها، وذلك بعد توقيع الاتفاق النووي مع الغرب:

أولاً– ألمانيا:

كان للاتفاقيات الاقتصادية مع ألمانيا تأثير كبير على صعيد العلاقات التجارية بين البلدين، هذا ما أكده وزير الاقتصاد الألماني سيجمار جابرييل عند وصوله مطار طهران بعد يوم واحد فقط من رفع العقوبات في كانون الثاني عام 2016، حيث قام بالإشراف المباشر على إعادة فتح العلاقات التجارية بين ألمانيا وإيران، من خلال الإعلان عن سلسلة من الاتفاقيات لعل أهمها[19]:

- عقود واتفاقيات لتطوير المعدات الصناعية والماكينات الثقيلة والمتوسطة المنتجة في إيران.
- اتفاق مع شركة " فولكسفاغن " الألمانية لإقامة منشآت تصنيع وليس تجميع بشراكة استثمارية متوازنة بين البلدين وبإشراف خبراء ألمان.
- اتفاق مع شركة " سيمنس " الألمانية لتطوير تكنولوجيا الاتصالات والمعدات الصناعية
- توقيع اتفاقيات بين شركات التأمين والمصارف الإيرانية والمالية، بحيث تستقبل الأسواق الإيرانية فروعاً للمصارف الألمانية مقابل أن تفتح الأسواق الألمانية أمام المصارف الإيرانية للاستثمار ولإنشاء فروع لها في ألمانيا وتسهيل الأعمال التجارية بين البلدين. وهو ما نستطيع تأكيده في هذا

---

[19] – **ناصر الدين** زياد، 2016/8/16 – **هل سينقذ الاقتصاد الإيراني أوروبا أم العكس؟** موقع الميادين الإخباري، مقالات، ص: 3.

السياق، فعلى الرغم من عدم إصدار تعميم يطمئن البنوك الأوروبية على عدم فرض غرامات مالية على البنوك المتعاملة مع إيران، فإن بعض الدول كألمانيا بدأت بالفعل على السماح لبنوك إيرانية بافتتاح فروع على أراضيها. إذ أعلنت إيران عن افتتاح فروع لثلاثة بنوك هي " ميدل إيست بنك " و " بارسيان بنك " و " سينا بنك " في ميونخ بولاية بافاريا الألمانية.

ثانياً- إيطاليا:

تسعى إيطاليا لأن تصبح أكبر شريك تجاري مع إيران، وهي التي تعتبر أن السوق الإيرانية فرصة لا تعوض. وكنتيجة لذلك وصلت قيمة الاتفاقيات التي تم توقيعها خلال زيارة رئيس الوزراء الإيطالي السابق باولو جينيتيلوني إلى 17 مليار يورو، وشملت[20]:

- توقيع اتفاق مع شركة " أيني " الإيطالية النفطية لاستخراج النفط وبيع النفط الخام الإيراني واستكشاف وتطوير حقول أخرى للنفط.
- توقيع اتفاق بقيمة 5.7 مليار يورو مع شركة " دانييلي " لإنتاج الصلب والحديد بالإضافة إلى توقيع اتفاق على مشروع مشترك بقيمة 2 مليار يورو باسم " بيرجان ميتاليكس " للصلب والحديد للاستفادة من المواد الأولية المتوفرة في إيران.
- توقيع اتفاق مع شركة " فينكانيتري " لبناء السفن من أجل تطوير قطاع النقل البحري في إيران.
- توقيع اتفاق مع شركة " انسالدو " لبناء محطات توليد الطاقة الكهربائية.

[20] **ناصر الدين** زياد، 2016/8/16 - **هل سينقذ الاقتصاد الإيراني أوروبا أم العكس؟** مرجع سابق، ص: 5.

- توقيع اتفاق مع شركة " ناس " الإيطالية لتطوير الطرقات والبنى التحتية في إيران.

ثالثاً– فرنسا:

لم يتردد وزير الخارجية الفرنسي السابق لوران فابيوس خلال زيارته الأخيرة إلى طهران عام 2015 بالقول إن فرص مهمة كثيرة تنتظر الشركات الفرنسية للاستثمار في إيران بعد رفع العقوبات عنها.

صحيح أن فرنسا كانت من أكثر الدول تشدداً بين القوى الست الكبرى التي ناقشت الاتفاق النووي مع إيران، لكن ماعاناه ثاني أكبر اقتصاد في أوروبا من مشاكل بعد خروج شركتي " بيجو وسيتروين " الفرنسيتين من سوقهما الأكبر في إيران نتيجة العقوبات، والخسائر الكبيرة التي تحملها الاقتصاد الفرنسي نتيجة دفع تعويضات الخروج لصالح الدولة والشركات الإيرانية، دفع فرنسا لممارسة منطق السياسة الواقعية المبنية على أساس مصالحها الوطنية وبالتالي العودة إلى إيران ضمن شروط السوق الإيرانية، ونتيجة ذلك تم توقيع عدد من اتفاقيات التعاون كان أبرزها:[21]

- توقيع اتفاقيات تسمح للبنوك الإيرانية بالاستثمار في فرنسا وفتح فروع لها، لتسهيل تنفيذ الاتفاقيات التجارية والاستثمارية التي وقعت.
- توقيع اتفاق مع شركتي بيجو وسيتروين
- توقيع مجموعة اتفاقيات ثقافية وسياحية

وخلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الفرنسي الحالي جان مارك إيرولت إلى طهران على رأس وفد سياسي واقتصادي في عام 2017، وقع الجانبان الفرنسي

[21] - المرجع السابق نفسه، ص11.

والإيراني أربع اتفاقيات تعاون وذلك عقب افتتاحهما أعمال الجلسة الأولى للجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين. " كما اتفق الطرفان على منح شركة "فينسي ايربورت" الفرنسية عقدا استثماريا لتطوير مطار مشهد الواقع شمال شرقي البلاد، بينما ينص العقد الثاني على تشييد معمل "بايو اتانول" في كرمانشاه الإيرانية، بينما تشمل الاتفاقيتان الأخريان قطاعي النقل والتسويق"[22].

من جهة ثانية، اتفق الطرفان على أن يقوما معاً بإنتاج السيارات، وهو ما سيزيد من فرص العمل في إيران، بحسب وزير الخارجية محمد جواد ظريف الذي أكد أنه بحث وضيفه الفرنسي ملفات عديدة منها ما يتعلق بصفقة طائرات إيرباص الموقعة سابقاً، بالإضافة إلى مناقشة ملفات تعاون ترتبط بالتقنيات والعلوم والطاقة النووية

أما على صعيد التعاون الأوروبي – الإيراني، فزاد التبادل التجاري بين الطرفين في الأشهر الأولى من عام 2016، أي مع بداية رفع العقوبات إلى 66%، إذ وصل حجم هذا التبادل إلى 13.6 مليار يورو وفق أحدث إحصائيات نشرها موقع "يورو استات" الأوروبي. حيث قامت الدول الأوروبية خلال هذه المدة بإستيراد بضائع من إيران بقيمة 5.4 مليارات يورو، بينما صدرت ماقيمته 8.2 مليار دولار خلال 2016، كما يوضح الجدول رقم (4).

[22] - **شوقي** فرح، 2017/1/31 – **توقيع اتفاقيات اقتصادية في مجالات متعددة بين فرنسا وإيران**. موقع العربي الجديد.

الجدول رقم (4)*

حجم التبادل التجاري بين كل من الاتحاد الأوروبي وإيران خلال الفترة (2011 – 2016) الأرقام: مليار يورو

العام	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صادرات	10.4	7.3	5.4	6.4	6.4	8.2
واردات	17.3	5.6	0.783.4	1.1	1.2	5.4
ميزان تجاري	6.8−	1.7	4.6	5.3	5.2	2.7

Source: http://ec.europa.eu/eurostat/data/database

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وإيران حققت أرقام جيدة جداً بدأت بـ 27.4 مليار يورو عام 2011، وتراجعت إلى 13.6 مليار يورو عام 2016 وذلك بسبب التذبذب في أسعار صرف التومان الإيراني مقابل الدولار خلال الفترة (2011 – 2016). لكن رغم ذلك ظل الميزان رابحاً من جهة الاتحاد الأوروبي وهذا مرده إلى أمرين اثنين:

- أن أوروبا اليوم وبإجماع دولها (الأكثر طلباً وحاجة للنفط والغاز الإيراني) باتت تدرك أهمية التوازن والاستقرار فيما يخص علاقاتها مع إيران.
- أن إيران أيضاً، أصبحت تدرك أهمية مواصلة العمل على تأمين خط اقتصادي تنموي متوازن ومستدام مع أوروبا.

* **البيانات جمعت من قبل الباحث بالاعتماد على موقع "يورو استات" الأوروبي**

نتائج البحث:

1- يعكس التبادل التجاري بين إيران والاتحاد الأوروبي فتوراً في العلاقات طوال فترة الدراسة سببه العقوبات الغربية عموماً والأمريكية خصوصاً، لكن رغم هذا الفتور فإن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين لم تتوقف.

2- تطور العلاقات التجارية الإيرانية – الأوروبية ساهم إلى حد كبير في تقليص التأييد الأوروبي لسياسة واشنطن تجاه إيران، لاسيما بعد أن رفضت دول الاتحاد الأوروبي العديد من السياسيات العقابية التي مُورست على إيران.

3- الحاجة الاقتصادية والمنافع المتبادلة بين الطرفين كانت الدافع والمحرك القوي وراء العلاقة بين إيران والاتحاد الأوروبي.

4- مستقبل العلاقات الاقتصادية مع إيران يعتمد على مدى نجاح الاتحاد الأوروبي في الوصول إلى الأسواق الإيرانية، وهي خطوة بدأت بالفعل. إذ أن الكثير من دول الاتحاد الأوروبي استطاعت أن تحجز لنفسها مكاناً داخل هذه الأسوق من خلال الاتفاقيات والزيارات التي اعقبت توقيع الاتفاق النووي بين إيران والمجتمع الدولي.

المراجع:

أولاً – الكتب:

1- الحمداني ضاري سرحان، 2002 - **سياسة إيران تجاه دول الجوار**. الطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ص: 58-59.

2- الزهراني أحمد، 2001 - **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الخليج العربي في عقد التسعينيات**. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص: 322.

3- عبد الأنيس محمد سهيلة، 2007 - **العلاقات الإيرانية – الأوروبية: الأبعاد وملفات الخلاف**. الطبعة الأولى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص: 29.

4- شعيب حسام، 2008 - **إيران بين التهديدات الغربية والمخاوف العربية**. الطبعة الأولى، منشورات دار الأحباب، دمشق، ص: 161.

5- المرجع السابق نفسه، ص 162.

ثانياً – دوريات:

1- محمد كشك أشرف، 2001- **العلاقات الإيرانية – الأوروبية: رؤية تحليلية**، مجلة مختارات إيرانية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 9، 2001، ص: 2.

2- العناني خليل، 2003 - **الاتحاد الأوروبي وإيران.. علاقات وثيقة ورؤى متباينة**. مجلة مختارات إيرانية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 9، ص: 10.

3- عثمان عوض، 2001 - **العلاقات الإيرانية – الألمانية**. مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 9، ص:15.

4- أبو رقيبة عبد الله، 2006 - **العلاقات الخليجية – الأوروبية 1988 – 2003**. الطبعة الأولى، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ص: 193.

5- محمد كشك أشرف، 2001 - **العلاقات الإيرانية – الأوروبية: رؤية تحليلية** ". مختارات إيرانية، مرجع سابق، ص: 3.

6- فريق التحرير، 2004 - **العلاقات الإيرانية – الأوروبية بعد أحداث 11 أيلول.** مجلة اطلاعات سياسي اقتصادي، العدد 197 – 198، شباط – آذار، ص: 8.

7- العاني ظافر ناظم، 2001 - **العلاقات الإيرانية – الإيطالية في التسعينيات.. متابعة وتحليل.** مجلة أوراق أوروبية، العدد 60، ص: 2.

8- خليل مخيف، " **العلاقات الألمانية – الإيرانية** "، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (١٢)، بغداد، ٢٠٠١، ص172.

9- الحريري جاسم، 2015 - **إيران النووية.. هل تشعل السباق النووي.** مجلة آراء حول الخليج، العدد 99، أيلول، ص: 1.

10- ناصر الدين زياد، 2016/8/16 - **هل سينقذ الاقتصاد الإيراني أوروبا أم العكس؟** مرجع سابق، ص: 5.

11- المرجع السابق نفسه، ص11.

ثالثاً – مواقع إلكترونية:

1- تزغارت عثمان، 2017/2/4- **أوروبا- إيران.. ضغوط واشنطن مازالت وازنة.** جريدة الأخبار اللبنانية، العدد 3097:
http://www.al-akhbar.com/node/272109

2- بوش والتر، 2014 - **الاتحاد الأوروبي وإيران: بناء وفقدان الثقة.** صحيفة آراء حول الخليج الإلكترونية.
http://araa.sa/index.php?view=article&id=2998:2014-08-

3- شوقي فرح، 2017/1/31 - **توقيع اتفاقيات اقتصادية في مجالات متعددة بين فرنسا وإيران**. موقع العربي الجديد.

4- دياب أحمد، 2015/8/7 - **أبعاد الانفتاح الأوروبي الجديد على إيران**. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، موقع إلكتروني: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/413/

5- ناصر الدين زياد، 2016/8/16 - **هل سينقذ الاقتصاد الإيراني أوروبا أم العكس؟** موقع الميادين الإخباري، مقالات، ص: 3.

6- http://wits.worldbank.org/

7- تزغارت، عثمان، " **أوروبا- إيران.. ضغوط واشنطن مازالت وازنة** "، جريدة الأخبار اللبنانية، العدد 3097، 2017/2/4. http://www.al-akhbar.com/node/272109

8- المرجع السابق نفسه.

Economic Framework for Dialogue between Iran and the European Union

Dr. Firas Spur - Department of International Economic Relations - Faculty of Political Science - University of Damascus

Abstract

Relations between Iran and the European Union have occupied a wide range of Iranian decision makers' concerns. For decades, these relations have been a subject of internal conflict in Iran, demanding a reduction of Western influence in general and the United States in particular. (Britain - France - Germany) and thus improve the relations between Iran and Europe, which remained during the Shah's reign captive to the conflicts of interest, especially economic relations between Europe and the United States of America.

It is therefore necessary, from the researcher's point of view, to highlight these relations, which for many years have been strained by the strong pressure exerted by Washington on European countries to push them to limit their relations with Iran in order to isolate them.

Keywords:
Iran - Dialogue - Economic Partnership - EU – Economic effect – National Agreement